المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
العدد الثامن والثلاثون (شهر ٧) ٢٠٢١

تأثير الاستثمار في القطاع الرياضي على الاقتصاد

إعداد الباحث

محمد عبدالله معلث العوفي

المدينة المنورة

1442 هـ - 2021 م

المستخلص

يتناول هذا البحث في مقدمته ،توضيح العلاقة بين الرياضة ،والاقتصاد، وكيف تكونت؟ ومن ثم التطرق إلى الأسباب التي جعلت الاستثمار في المجال الرياضي له تأثير فاعل على الاقتصاد بصورة مباشرة، وتسليط الضوء على دراسة التكاليف اللازمة، والمنافع المنشودة، التي يمكن تحقيقها من خلال الاستثمار في المجال الرياضي، والتعرف على أنواع الاستثمار في المجال الرياضي، ومن ثم الإشارة إلى إحصائيات لدول سبق لها الاستثمار في المجال الرياضي، والتعرف على العوامل الأخرى ،التي لها تأثير مباشر على هذا النوع من الاستثمار، والمخاطر التي يمكن أن تطال هذا النوع من الاستثمار، والمخاوف من تدخل الآلة ،والتكنولوجيا في الاستثمار بالمجال الرياضي، ومن ثم سرد تجارب لدول سبق لها أن استضافت أحداثاً رياضية عالمية مختلفة، والجدوى المالية المتحققة على اقتصاد كل دولة. ثم ختم البحث بتوصيات، ونتائج من أهمها: من الضروري جدًا للبلد المستضيف أن يأخذ بعين الاعتبار في جودة الاستثمار ما يُعرف (بـمتلازمة التغير الاقتصادي) ،والتي قد تظهر بعد الانتهاء من المدة الاستثمارية الخاصة بزمن الحدث الرياضي، وبعد الانتهاء من الاستضافة، والتي تتمثل في سداد التكلفة، وصيانة المنشآت الرياضية، والتي قد لا تُستخدم بعد انتهاء الحدث الرياضي كما حصل في البرازيل.

الكلمات الدالة:

الاستثمار؛ توظيف الموجودات؛ التكاليف؛ رأس المال البشري؛ المستثمرون في المجال الرياضي؛ القيمة السوقية؛ حجم إنتاج الرياضة؛ مناخ الاستثمار؛ المحفزات؛ حقوق الإنسان، والملكية الفكرية.

Abstract

This research tackles in its introduction clarifying the relationship between sports and economy, and how it was formed. Then, the research discusses the reasons why investment in the sports field has an effective impact on the economy directly, and shedding light on the study of the necessary costs, and the desired benefits, which can be achieved through investment in the sports field. Furthermore, the research identifies the types of investment in the sports field with reference to the statistics of countries that have previously invested in the sports field. In addition, it discusses other factors with a direct impact on this type of investment, the risks that may affect this type of investment, and the concerns from the intervention of the machine and technology in investing in the sports field. The research presents experiences of countries that have previously hosted various global sports events, and the financial feasibility achieved on the economy of each country. The research concluded with recommendations and findings, the most important of which is that it is very necessary for the host country to take into account the quality of investment namely (Economic Change Syndrome), which may appear after the completion of the investment period for the time of the sporting event, and after the completion of hosting, which is to pay the cost, and maintenance of sports facilities, which may not be used after the end of the sports event, as happened in Brazil.

Keywords: Investment; Placement of Assets; Costs; Human Capital; Sports Investors; Market Value; Sports Production Volume; Investment Climate; Triggers; .Human Rights; Intellectual Property

المقدمة

ممارسة الرياضة ليست أمرًا جديدًا، أو علما اكُتشف حديثًا، أو للصدفة دور في ذلك، فمُنذُ القدم الرياضة متواجدةٌ مع الإنسان، من خلال وجودها في كافة أنماط وتفاصيل يومه، وفي صراعه مع الطبيعة للحصول على لقمة عيشه. ولكن الجديد في عصرنا الحاضر ،هو أن أفكارًا أخذت بالرياضة إلى اتجاهات أخرى، لها قواعدها وتنظيماتها، وللإنسان العَالِمْ دورٌ في تطور الرياضة ،ووصولها إلى ما وصلت إليه في وقتنا الحالي، وأصبحت مرتبطة بعلوم أخرى، حتى وصلت إلى علمٍ مستقل، ومورد اقتصادي من أهم الموارد التي تحظى باهتمام بالغ من كافة الدول. فالاستثمار الرياضي كتلةً ماليةً ضخمةً، تُولِدَ لدى المستثمرين في المجال الرياضي الصراع، والتنافس على السيطرة على النفوذ، والسوق الرياضي بشكل عام. وحيث إن هذا التقدم الحاصل هذا اليوم في المجال الرياضي لم يكن ليحصل لو لم تُوضع هذه العوامل محل الاهتمام البالغ، والدقيق بالمجال الرياضي، وحصل على الإنفاق السخي انطلاقًا من قناعات الدول بأن المكانة الاقتصادية للدولة يرتكز على ما تقدمه، وما تُحققه من إنجازات رياضية في كافة المسابقات، والأحداث الرياضية، ويجعل لها مكانةً متقدمةً ،وخاصةً بين دول العالم المتحضر. ومن هنا بدأ الصراع بين الدول للتسابق ،والتنافس على انتزاع حق استضافة الأحداث الرياضية العالمية المختلفة ،وأصبح الهدف موسعًا، فليس الاهتمام فقط يرتكز على مجرد الاستضافة، بل أن القدرة الموسعة من هذه الاستضافات الرياضية تُحقق مكاسب أخرى :مثل الترويج للسياحة والآثار، وجلب المستثمرين ،وإيجاد وتكوين فرص عمل، حتى أن هنالك دراسة للباحث /نعمان عبدالغني عن دور السياحة الرياضية في الاندماج في الاقتصاد العالمي، وأن المفوضية الأوروبية أدرجت الرياضة منذ عام 1994م في كتابها الأبيض: (سوق الأيدي العاملة) ،كونها مصدرًا رئيسًا لتوفير فرص العمل (عبد الغني، 2016م، ص 3-5). وعلى نطاقٍ أوسع، وشامل فإن عدة مصادر متنوعة تطرقت إلى أن الدخل السنوي من قطاع الرياضة مطلع الألفية في الولايات المتحدة الأمريكية تخطى ضعف قطاع الصناعة، وسبعة أضعاف قطاع الإنتاج السينمائي، واحتل المرتبة الخامسة في الاقتصاد الأمريكي، ويوفر حوالي 275 ألف فرصة عمل سنوية، ويشكل ما نسبته 4% من الدخل القومي0

ومحليًا فالمملكة العربية السعودية تستهدف هذا المجال للاستثمار فيه، حيث تشهد المملكة العربية السعودية في الوقت الراهن تحولاً تاريخيًا على كافة المجالات والأصعدة، وبالتحديد من خلال رؤية المملكة 2030، حيث يتخلل هذه الرؤية برامج ومبادرات في كافة المجالات للتحول الوطني، والهدف من ذلك هو خلق اقتصاد قوي ومتنوع المصادر، ويكون ذا كفاءة عالية يُعتمد فيه على تعزيز، وجلب كافة الأحداث المختلفة، وإقامتها على أرض المملكة العربية السعودية، وهي بإذن الله قادرة على ذلك بحكم مكانة ،وقوة اقتصادها وعمقها العربي والإسلامي، وهي قوة استثمارية رائدة بين الدول المتقدمة، ومحور ربط القارات الثلاث. وحيث أن الهدف الأساسي لرؤية المملكة العربية السعودية 2030 .كما تم الإشارة إليها في مضامين كلمة خادم الحرمين الشريفين الملك / سلمان بن عبد العزيز رعاه الله، «هدفي الأول أن تكون بلادنا نموذجًا ناجحًا، ورائدًا، في العالم على كافة الأصعدة، وسأعمل معكم على تحقيق ذلك» (رؤية المملكة2030، www.vision2030.gov.sa) سيكون محور هذا البحث بالتحديد على تسليط الضوء على العلاقة بين الرياضة والاقتصاد، ومدى تأثير الاستثمار في المجال الرياضي على الاقتصاد، كما سيحتوي البحث على مقارنات بين عدة دول استضافت أحداثًا رياضية مختلفة ،ومقدار المصروفات والأرباح التي جنتها هذه الدول من هذه الاستضافات.

مشكلة البحث

يمكن أن تصاغ مشكلة البحث في عدة نقاط، أو على شكل أسئلة، توضح ماهي المشاكل التي يمكن أن تمر بها، وتتناولها جنبات البحث كالتالي:

1- هل الاستثمار في المجال الرياضي له تأثير مباشر ،وفاعل على اقتصادات الدول؟
2- هل للاستثمار في القطاع الرياضي مخاطر يمكن الإشارة والتطرق لها؟
3- هل للعوامل غير المباشرة كالعوامل البيئية، والكوارث الطبيعية، والحروب، والجماعات المتطرفة الإرهابية تأثير على الاستثمار في القطاع الرياضي؟
4- هل هنالك عوامل رئيسية لابد من توافرها ،وتكون عوامل مساعدة، ومصاحبة لتحقيق النجاح في الاستثمار في الرياضة ،وتحقيق العوائد المستهدفة؟
5- هل للمجتمعات والشعوب دور في إنجاح الاستثمار في المجال الرياضي؟
6- هل جميع دول العالم بإمكانها الاستثمار في القطاع الرياضي ،وتحديدًا استضافة الأحداث الرياضية العالمية ،التي تعتبر من أكبر الموارد الموالية تحقيقًا للعوائد والمكاسب؟
7- هل للقطاع الخاص والمستثمرين دور في إنجاح الاستثمار في القطاع الرياضي، وتحقيق موارد اقتصادية؟
8- هل للقوى العاملة والبشرية دور مهم وفاعل في إنجاح الاستثمار في القطاع الرياضي ،وتحقيق موارد اقتصادية؟
9- هل لحجم ونوع الدراسات الاقتصادية اللازمة لدراسة العوامل المؤثرة على الاستثمار في القطاع الرياضي ومردوده اقتصاديًا دور مهم في إنجاح العملية الاستثمارية في المجال الرياضي؟
10- هل للأنظمة والتشريعات الحكومية ،كالأنظمة الضريبية على سبيل المثال دور في التأثير على الاستثمار في القطاع الرياضي ،وجدواه الاقتصادية؟
11- هل للبيئة القانونية وتواجدها وتطبيقها دور فاعل في التأثير على الاستثمار في القطاع الرياضي وإنجاحه اقتصاديًا؟
12- ونحن الآن في عام 2021م ،ونشاهد سوق الألعاب الإلكترونية، وألعاب الفيديو تغزو الأسواق العالمية، وأصبحت محل اهتمام بالغ من الشركات والمستثمرين ؛من أجل الاستثمار في هذا المجال، هل من الممكن أن يؤثر ذلك على الاستثمار في القطاع الرياضي وعلى اقتصاد كثير من الدول؟ حيث أن هذا النوع من الاستثمار له كيفية خاصة تتعارض مع الخطط الموضوعة من قبل الحكومات والبلدان الراغبة في الاستثمار في المجال الرياضي وزيادة مواردها الاقتصادية؟
13- هل التقدم التكنولوجي سيصبح له دور في تغيير الأساليب المؤثرة على الاستثمار في القطاع الرياضي وجدواه الاقتصادية مثل الواقع الافتراضي لحضور المباريات؟
14- جائحة كورونا من العوامل الجديدة والغير متوقعة ،وقد لا تكون من ضمن المخاطر التي تناولتها دراسات الجدوى الاقتصادية، ولدينا تجربة حيَّة (دورة الألعاب الأولمبية المؤجلة المقرر إقامتها في اليابان- طوكيو الصيف المقبل)، حيث صرح رئيس اللجنة المنظمة بوشيروي موري بأن هذه الألعاب ستُنظم ،وتقام في وقتها المقرر مهما كان مستوى الجائحة، ونحن كباحثين هل نستطيع عمل دراسة متوقعة لمدى نجاح اليابان في إقامة هذه النسخة من الدورة من عدمها؟ وهل نستطيع التوصل إلى مدى تأثيرها استثماريًا على القطاع الرياضي ،وعلى اقتصاد اليابان تحديدًا؟ ومقارنة دراستنا كباحثين مع النتائج التي ستتحقق بشكل فعلي حال إقامتها والانتهاء منها.

أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- التعرف على علاقة الاقتصاد بالرياضة وكيف تكونت؟.

2- ما هي الأسباب التي جعلت الاستثمار في القطاع الرياضي له تأثيره الفاعل على الاقتصاد بصورة مباشرة ،وأصبح أحد أبرز الاستثمارات نموًا في العالم.

3- التطرق إلى دراسة التكاليف اللازمة، والمنافع المرجوة والمتوقعة ،والتي يمكن تحقيقها من الاستثمار الرياضي ،وتأثيره عل الاقتصاد.

4- التعرف على أنواع الاستثمار في المجال الرياضي، وتوضيح الفروق والجدوى من الاستثمار في الأحداث الرياضية العالمية على مستوى الاستضافة، وعلى الاستثمار في الأوجه الأخرى للنشاطات الرياضية كالألعاب الإلكترونية ،وألعاب الفيديو.

5- الإشارة إلى إحصائيات الدول التي سبقت واستضافت الأحداث الرياضية المختلفة، والإشارة إلى التكاليف والمردود المالي التي جنته هذه الدول من الاستضافات، ومدى تأثيره بالأرقام على اقتصاد الدول.

6- التعرف على العوامل الأخرى غير الاقتصادية والاستثمارية ،كالتشريعات الحكومية، والقانونية، والدراسات الاقتصادية، والتي قد تُساعد في إنجاح العملية الاستثمارية في القطاع الرياضي ،وتحقيق التأثير والمردود الإيجابي على الاقتصاد.

7- التعرف على المخاطر إن وجدت، والإشارة إليها التي قد تواجه الاستثمار في المجال الرياضي، وعدم تحقيق الأهداف الاقتصادية والمردود المالي المتوقع.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في تناول الاستثمار الرياضي بكافة أشكاله، وكذلك التطرق إلى تأثير عوائده ومنافعه على المستوى الاقتصادي، والاجتماعي، وكيف تعاملت الدول المتقدمة والمتحضرة بوصف الاستثمار في المجال الرياضي صناعة، تبوأت مقعد الأهمية والاهتمام البالغين، وكيف أصبحت الرياضة في وقتنا الحالي موردًا ماليًا ضخمًا ،يضاهي ويفوق إيرادات القطاعات الأخرى.

منهج وفرضية البحث

يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي ،من خلال الاطلاع على كافة المصادر التي تُساعد على تحقيق النتائج المنشودة لإخراج هذا البحث بأكبر فائدة ممكنة، والاستفادة من كافة الموارد البحثية الممكنة التي تساهم في تكوين النتائج المرضية، وخروجه بالصورة النهائية المرضية، التي سيظهر بها هذا البحث من جوانب استثمارية واقتصادية.

الحدود الزمانية والمكانية للبحث

الحدود المكانية للبحث: جامعة الملك عبدالعزيز، فرع كلية الأعمال برابغ، قسم الدراسات العليا، قسم الإدارة الرياضية.

الحدود الزمانية: الفصل الدراسي الثاني (1442هـ - 1443هـ(

خطة البحث

سنعرض من خلال هذا البحث لموضوع النظام القانوني لمركز التحكيم الرياضي السعودي ،وذلك من خلال التقسيم الآتي:

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار، ومنافعه وتكاليفه..

المبحث الثاني: حجم صناعة الرياضة، ومستقبلها الاستثماري.

المبحث الثالث: مخاطر الاستثمار في المجال الرياضي: أين تكمن؟ وكيف يمكن الوقاية منها؟.

المبحث الرابع: أنواع الاستثمار في مجال الرياضي... مجالاً ومدىً.

المبحث الخامس: المخاوف من تجريد الرياضة من قيمتها الفعلية، وتدخل الآلة والتكنولوجيا في الاستثمار الرياضي.

المبحث السادس: تجارب الدول من الاستثمار في المجال الرياضي، وحجم المصروفات والعوائد الاقتصادية المتحققة، وتأثيرها على اقتصادات هذه الدول.

المبحث الأول: الاستثمار: مفهومه- منافعه- تكاليفه

المحور الأول: أولا/ مفهوم، وتعريف الاستثمار:

للاستثمار مفاهيم عديدة، ومتنوعة، ومختلفة، ولكن المفهوم الأدق، والأوضح حسبما عرّفه صندوق النقد الدولي، بأنه: توظيف الموجودات المادية، والمالية، والبشرية، والمعلوماتية، لتحقيق عوائد، ومنافع اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وعلمية ، على أن تكون القيم الحقيقية في المستقبل أعلى من القيم الحالية، مع التأكيد على البقاء في هامش من المخاطر المتوقعة (مؤسسة النقد الدولي، www.imf.org/ar.home).وتختلف الاستثمارات باختلاف أهداف، ورغبات، ورؤية المستثمرين، والتي تتأثر بعدد من العوامل، ومن أهمها: المخاطر، وعدم التأكد، والزمن المتوقعة (مؤسسة النقد الدولي، www.imf.org/ar.home).

وقد أشار (Burker) بأن للاستثمار بشكل عام أركان ثلاث، وهي: المجال، والزمن، والتكلفة، ويتناول الشكل (1) هذه الأركان (الحيالي، وجعفر، 2015، ص 14-16). (انظر ملحق 3: العلاقة بين المجال والزمن والتكلفة) وللاستثمار أنواع عديدة، وفي مجالات موسعة، ومن أنواع الاستثمار، ومجالاته، الاستثمار الخاص، والعام، والاستثمار المالي، والاستثمار في رأس المال الفكري، والبشري، والبيئي، والاجتماعي، والرياضي، و... إلخ، وحيث أن ما يَهُمنا في هذا البحث، والاهتمام به، هو الاستثمار الرياضي، والذي يجب التطرق إلى مفهومه بشكل خاص دون غيره من الاستثمارات، وحيث يُمكن حصر مجالات الاستثمار في الرياضة، وجوانبه، هو الاستثمار في الأحداث، والبطولات الرياضية، وكذلك ما يتفرع وينتجُ من الرياضة كالملابس، والأجهزة الرياضية، والألعاب الرياضية، وأيضًا الاستثمار في المنشآت الرياضية المختلفة حسب استخداماتها، وحقوق البث التليفزيوني، وسوق انتقالات اللاعبين وغيرها، ومن خلال ذلك نستطيع أن نُعَرِفْ

الاستثمار في الرياضة بأنه: توظيف الأموال لاستثمارها في المجال الرياضي بشكل خاص، من أجل تحقيق منافع، وعوائد مالية.

ثانيًا/ العلاقة بين الرياضة، والاقتصاد: يمكن حصر العلاقة بينهما في غرضين:

-<u>الغرض الأول:</u> وهو غرض أساسي للعلاقة بينهما، ويَكمُنُ ذلك باعتماد الرياضة على الاقتصاد في جانب التمويل، وهي نقطة الالتقاء الرئيسية بينهما، ويعود سبب ذلك إلى التزايد اليومي، والمستمر في عدد المهتمين بالرياضة بكافة أنواعهم، سواءً ممارسين للرياضة، أو مهتمين بالاستثمار في الرياضة، أو عاملين، أو شركات في القطاع الرياضي، حيث يَنتُجُ عن ذلك سوق خصبةٌ، ورابحةٌ، في كثير من الموارد الرياضية المختلفة.

- <u>الغرض الثاني:</u> وهو غرض يرتبط ارتباطًا مباشرًا بالغرض الأول، وخطوةً تنشأ بعده، ويتصل هذا الغرض برعاية المنتجات، والمصالح التجارية كمصدر هام من مصادر الربح، والرعاية ذات القيمة السوقية العالية متى ما استُثمر ذلك بشكل صحيح، وبُني على دراسات جدوى صادرة من مختصين في المجالين الرياضي، والاقتصادي، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بتسهيل كل إجراءات الاستثمار، ورفع القيود عن كافة المعوقات التي تواجه الاستثمارين الرياضي، والاقتصادي.

ثالثًا/ الأبعاد الاقتصادية للاستثمار في القطاع الرياضي (المنافع، والتكاليف، والمردود الاقتصادي):

للاستثمار الرياضي عوائد، ومنافع، وفوائد على ثلاثة قطاعات بالتحديد، وهي:

للقطاع الخاص: مما لا شك فيه أن الاستثمار الناجح، والمبني على دراسات قوية، سيُحقِقُ عوائد، ومنافع، وفوائد، ولعل أبرز العوائد، والمنافع، والفوائد التي يسعى القطاع الخاص، والمستثمرون تحقيقها في المجال

الرياضي هي الربحية، وتعظيم القيمة السوقية، والبقاء، والنمو للكيان التابع له المستثمر سواءً كان كيانًا خاصًا، أو عامًا.

للقطاع العام: حيث أن المنافع، والفوائد، والعوائد، التي يسعى القطاع العام إلى تحقيقها من خلال الاستثمار في الرياضة هي تحقيق الموارد المالية التي تدعم خزينة الدولة، وتوفير فرص عمل للمواطنين، سواءً من الحاصلين على المؤهلات الرياضية المختلفة، أو مؤهلات لها صلة قريبة بالرياضة والاقتصاد، وكذلك تحسين جودة الحياة من خلال تقديم خدمات مختلفة للمواطنين، وتخفيض مستوى الفقر، وزيادة مشاريع النهضة العمرانية، والمنشآت المختلفة، ويكون ذلك من خلال استضافة أحداث، وفعاليات رياضية عالمية مختلفة على أرض البلد المستضيف.

للقطاع المشترك: حيث تكمن، وتتحقق المصالح المشتركة بالتضامن، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، بحيث يمكن أن يتم ذلك من خلال تفعيل جانب الشراكة، سواءً كانت شراكة تشغيلية، أو إدارية، بحيث يوفر القطاع العام (الدولة) المنشآت اللازمة للأحداث الرياضية العالمية بإدارة، وإشراف، وتشغيل القطاع الخاص، وهذا النوع من الشراكات يوفر التوسع في القدرة الاستثمارية، وتحقيق عوائد، ومنافع مرتفعة، وخفض الكُلفة على القطاع العام من خلال استخدام كفاءة القطاع الخاص في الإدارة والتشغيل.

المبحث الثاني: حجم صناعة الرياضة، ومستقبلها الاستثماري

المحور الأول :الأبعاد الاقتصادية للاستثمار في الرياضة:

حسب دراسات عديدة تناولت جانب صناعة الرياضة، وكيف أصبحت هذا اليوم تفوق إيراداتها بعض الصناعات، والقطاعات الأساسية التي كانت محل الاهتمام الأول، ومن أهم هذه الدراسات دراسة لشركة A.T.Kareany عن قطاع الرياضة تطرقت، وأوضحت فيه على أن مالكي الحقوق هم من يشرعون، بل شرعوا في وضع قوانين الاستثمار في الرياضة ،وتحقيق المنافع والعوائد (شركة كيربي، www.kearney.com)، وذلك من خلال عدة أمور من أهمها رعاية الأندية، ودخل المباريات، وحقوق البث، والسيطرة على سوق الملابس، والأجهزة، وملحقات الرياضة بشكل عام، ولو نظرنا إلى حجم نمو الرياضة في البلدان المتقدمة، والمتحضرة، والتي تشهد تطورًا ملحوظًا على كافة المستويات، نجد أن الرياضة في هذه البلدان حققت أكبر معدل نمو على مستوى الناتج المحلي، وعلى سبيل المثال إسبانيا، وألمانيا، حسب الدراسات الإحصائية فإن معدل النمو ارتفع في هذين البلدين بنسبة 6.2% ما بين العامين 2013م و2018م، وأن ما يُصرف على الرياضة، والاستثمار في هذين البلدين بلغ أكثر من 700 مليار دولار.

المحور الثاني/مقومات صناعة الرياضة:

الرياضة بعدما أصبحت صناعةً، وتتسابق كثير من الدول لتجعلها أحد أهم عوامل النهضة، والتطور، والدعم المادي لخزينتها، فإنها تحتاج أيضاً إلى مقومات مهمة ،لا تختص بالرياضة بشكل مباشر، وترتبط بها ارتباطاً مباشراً، فهي تُعتبر من العوامل المساعدة التي تتطلب وجودها نجاح الاستثمار الرياضي، ومن أهم هذه المقومات حسب تحليل KPMG:

أولاً: الممتلكات والخدمات، والأحداث الرياضية:

ويقصد بها الممتلكات العينية الثابتة، والأصول العائدة للدولة، أو النادي، مثل المرافق الرياضية، والبنى التحتية، وغيرها، ومقدرة البلد على تنظيم الأحداث الرياضية، ولديها المقومات اللازمة لذلك، واستيعاب الحشود، وجاهزية البنى التحتية كالنقل، والفنادق، والمطاعم، والمرافق اللازمة لذلك.

ثانيا: مبيعات المنتجات الرياضية:

وهي المنتجات، والعلامات التجارية الخاصة بالأندية، والتي تؤدي إلى زيادة ممارسة الرياضة، والاهتمام بها، وعلى سبيل المثال بلغت مبيعات أمريكا في عام 2019م أكثر من 40 مليار دولار، وهو مبلغ كبير، وعائد مجزي في سنة واحدة فقط.

ثالثا: مبيعات التذاكر، وحقوق النقل التليفزيوني، والإعلانات، والابتكارات، والتقنية:

وهذا الجانب مهم من حيث وجود التسعيرة المناسبة، والعادلة لتذاكر المباريات، ودخول المنشآت الرياضية، بحيث تتحقق الفائدة لكافة الأطراف، وتكون في متناول الجميع، وكذلك على مستوى حقوق النقل التليفزيوني، فمتى ما كانت قيمة الاشتراكات مناسبة، وفي متناول الجميع، فإن عدد المشتركين سيكون مرتفعًا، وحقوق النقل التليفزيوني تتفاوت حسب قوة الحدث الرياضي، ويملك هذا الحدث قاعدةً جماهيريةً جارفةً على مستوى المشاهدة، والمتابعة، فمثلاً في عام 2019م حقق نادي ليفربول الإنجليزي 48% من الأرباح السنوية لمبارياته، وكذلك فإن أدوات التقنية أصبحت متطلبًا في وقتنا الحاضر في أي نشاط تجاري، وسَهَلت كثيرًا من الطرق

اللازمة ؛لتحقيق الربح، حيث أن وجود الابتكارات، والتقنية في صناعة الرياضة هو أمر لابد منه من أجل مواكبة التطور، وتحليل البيانات الخاصة بالوصول إلى أكبر الفئات المستهدفة، ومعرفة رغباتهم، ومتطلباتهم، فبعض الأندية في الوقت الحالي تُفكر في إدخال الإعادة الفورية في الملعب باستخدام الواقع المعزز، وبواقعٍ افتراضي، وكأنك داخل الملعب، وعلى سبيل المثال نادي مانشستر يونايتد قام مؤخرًا باستقطاب أحد أهم ممثلي وصانعي الابتكار في أكبر الشركات العالمية الخاصة بالتقنية، وهذا يدل على أن الابتكار، والتقنية مطلب لابد منه لتحقيق العوائد من الاستثمار الرياضي.

رابعا: التسويق الرياضي، ورأس المال البشري:

التسويق في مجال الرياضة مهم جدًا، وهو من أهم العوامل التي تُبنى عليها دراسات الجدوى الاقتصادية للاستثمار في الرياضة، فمتى ما كان التسويق قويًا فإنه سيجذب عوائد ماليةً ضخمةً، تعود بالنفع، والفائدة على خزينة الدولة، وكذلك على مستوى الأندية فالتسويق يعتبر وسيلة لتحقيق الربح، فنجد كثير من الأندية تلعب مباريات خارج أرضها لكسب ولاء جماهيري مختلف، وموسع، من كافة دول العالم، وتُشير بعض الإحصائيات إلى أن مباراة الكلاسيكو بين ريال مدريد وبرشلونة الأسبانيين يشاهده أكثر من 250 مليون شخص حول العالم، وهذا يدل على أن التسويق في الرياضة لابد أن يكون تسويقاً ذا كفاءةٍ عاليةٍ لتحقيق الأهداف الاستثمارية الموضوعة من أجل تحقيق الأثر، والمردود الاقتصادي، إضافة إلى ذلك فإن العنصر البشري يُعتبر من أهم العناصر في مقومات صناعة الرياضة، والاستثمار فيها، بحيث يكون دورهم، ووظيفتهم، صناعة الأفكار اللازمة للاستثمار في الرياضة، وتحقيق الموارد المالية اللازمة.

المبحث الثالث: مخاطر الاستثمار في المجال الرياضي: أين تكمن؟ وكيف يمكن الوقاية منها؟.

المحور الأول/ أنواع، ومكامن الخطر في الاستثمار بالمجال الرياضي

من الأمور الهامة، والبالغة الأهمية امتلاك جهة الاستثمار استراتيجية استثمارية ذات تأثير عالي وناجح، وفي المجال الرياضي، تحديدًا هنالك قاعدة استثمارية تقول أنه لا يمكن أن نَصِفْ فريق الهجوم بأنه جيد إلا إذا كان لديه برنامج دفاعي فعَّال، ومؤثر، فهذه العبارة دقيقة جدًا في مفهومًها، فهي تأخذ الغرض من مفهومها إلى أبعاد كثيرة، وتنطبق على مجالات استثمارية خارج الرياضة أيضًا، وبمقارنة مخاطر الاستثمار في الرياضة بالمخاطر في الاستثمار في المجالات الأخرى، فإن مخاطر الاستثمار في الرياضة يمكن اكتشافها، وقد يسهل معالجتها في وقت وجيز، ومن خلال ما سبق نستطيع أن نحدد، ونقسم مخاطر الاستثمار (مكامنها) إلى:

1- مخاطر متوقع حدوثها (تضمنتها دراسات الجدوى الاقتصادية):

لكل مشروع استثماري مخاطر ،تضمنتها دراسات الجدوى الاقتصادية، ومتوقع حدوثها في أي لحظة، وفي أي مرحلة من مراحل المشروع، وعند حدوثها . وبنسبة كبيرة هنالك استعداد للتعامل معها، والسيطرة عليها إلى حدٍ كبير، ومن المخاطر المتوقع حدوثها في مجال الاستثمار الرياضي:

أ- المشاكل التقنية: كالأنظمة الخاصة ببيع تذاكر الفعاليات الرياضية، وأنظمة النقل التليفزيوني، والتشفير، والاختراق، والهجمات الإلكترونية.

ب- المشاكل الفنية: كتعطل الكهرباء، وأنظمة الاتصالات، والتواصل بين القوى البشرية، كالتواصل بين العاملين في غرف الVR والحكم داخل أرض الملعب.

ج- متغيرات الطقس: كهطول الأمطار على المدن الرياضية المقام عليها حدث رياضي، أو فعالية رياضية، وتساقط الثلوج، والعواصف، والرياح الشديدة.

د- مشاكل ومخاطر الإطار الزمني: حيث تكمن مشاكل الإطار في عدم إقامة الفعاليات، والأحداث، والمباريات المجدول إقامتها في يوم معين، ومحدد، بسبب حدوث إحدى المشاكل المذكورة آنفًا، مثل المشاكل الفنية، والتقنية، ومشاكل متغيرات الطقس.

2- مخاطر غير متوقع حدوثها (ولم تتضمنها دراسات الجدوى الاقتصادية):

وهي المخاطر التي لم تتناولها دراسات الجدوى الاقتصادية، والتي نسبة حدوثها عند إجراء الدراسات الاقتصادية قد تصل إل صفر% ، وهي تعتبر مُفاجأةً، وقد يحصل معها فعليًا تكبد الخسائر، وفشل المشروع، ومن هذه المخاطر الغير متوقع حدوثها على مستوى الاستثمار الرياضي:

أ- مشاكل ومخاطر الإرهاب والجماعات المتطرفة: فهذه المشاكل عند حدوثها لا قدر الله هي مشاكل أمنية، قد تكون الدولة، والبلد المنظم فقدا السيطرة أمنيًا على مثل هذه الأحداث، وليس للمستثمر في المجال الرياضي قدرة، أو سلطةً على التحكم بمثل هذه الأحداث، وقد ينتج عنها انعدام الأمن، وحدوث الفوضى على كافة الجوانب، مثل جرائم السطو، واستهداف الجماهير.

ب- مشاكل ومخاطر الجوائح والأوبئة: وهو ما حدث بشكل فعلي، ولازال في وقتنا الحالي من انتشار جائحة كورونا (Covid-19) التي ألقت بظلالها على كافة الأنشطة الاقتصادية على مستوى العالم، وأثرت اقتصاديًا على كافة القطاعات، والأنشطة الاقتصادية، وحدوث الإغلاقات، والحظر، ومنع التجول، وإيقاف كافة الأنشطة الاقتصادية، والفعاليات الرياضية، حيث أن من ضمن الأحداث الرياضية التي تأثرت بهذه الجائحة دورة الألعاب

الأولمبية الصيفية 2020م، في طوكيو باليابان، والتي كان من المقرر إقامتها ما بين 24 يوليو حتى 9 أغسطس من عام 2020م، إلا أنه بسبب جائحة فايروس كورونا قررت اللجنة المنظمة للأولمبياد تأجيله إلى وقتٍ لاحق.

ج- المشاكل السياسية: وهي المشاكل التي تحدث في الدول الغير مستقرة، والغير آمنة سياسيًا، بسبب وجود نزاعات على السلطة، أو بها جماعات معارضة، وهذه من المشاكل، والمخاطر، التي قد تواجه كثير من المستثمرين في المجال الرياضي، وتزرع المخاوف لديهم، وتكون مؤثرة بشكل مباشر على قراراتهم الاستثمارية.

المحور الثاني/ كيف يمكن الوقاية من مخاطر الاستثمار في المجال الرياضي:

1- كيفية الوقاية من المخاطر (المتوقع حدوثها في مجال الاستثمار الرياضي التي تناولتها دراسات الجدوى الاقتصادية):

فبما أنها متوقعة الحدوث، وتضمنتها دراسات الجدوى الاقتصادية، فإن الدراسة الاقتصادية للاستثمار في حدث معين لابد أن تتضمن خُططًا فعليةً، وجاهزةً للتعامل المباشر، والفوري مع المشكلة أثناء حدوثها، ووجود الاستعداد، والتدخل السريع الذي يجب أن يحل المشكلة في وقت قصير، ووجيز، ولابد أن يكون هنالك عناصر وكوادر بشرية جاهزةً، ومؤهلةً، ومدربةً، للتغلب على مثل هذه المشاكل، حيث أن كثير من المشاكل المتوقع حدوثها تحدث فعليًا، ويتم التغلب والسيطرة عليها دون أن يشعر بحدوثها الجماهير والمستفيدون، ويتطلب لذلك غرف طوارئ تكون جاهزةً، ومهيأةً بكافة الأدوات اللازمة، وبها متخصصون، سواء متخصصين بالمشاكل الفنية، أو التقنية، وغيرها، وهذه المرحلة، والجاهزية لها تكون مدرجة في مصاريف التكاليف، ومعدٌ لها ميزانيات مسبقة، ومجدولة.

2- كيفية الوقاية من المخاطر الغير متوقع حدوثها في مجال الاستثمار الرياضي (التي لم تتناولها دراسات الجدوى الاقتصادية): وهنا يمكن تقسيم الوقاية من هذه المخاطر إلى قسمين

أ-مخاطر للعنصر البشري دور فيها:

كالمشاكل السياسية، والأمنية التي تُوجد، وتزرع التخوف لدى المستثمرين من خوض الاستثمار في بلد معين غير مستقرٍ سياسيًا، وأمنيًا، وهذا النوع من المخاطر عادةً ما يكون قبل قرار الخوض في الاستثمار، والذي قد يَنُتجُ عنه عزوف المستثمرين بسبب هذه المشاكل الظاهرة، وتعتبر على مستوى قرار الاستثمار إن قرر المستثمر الخوض في هذا الاستثمار الرياضي في بلد غير آمن فهنا تكمن، وتتحقق المخاطر، وتكون نسبة المخاطرة عالية، وإن قرر المستثمر عدم الخوض في هذا النوع من الاستثمار فتُعتبر هذه من القرارات التي يمكن التراجع عنها حرصًا على عدم تحقق الخسائر، وتعتبر من القرارات الصحية والآمنة .

ب- مخاطر ليس للعنصر البشري دور فيها:

وهي المشاكل الخارجة عن إرادة البشر، كحدوث الأوبئة، والجوائح، وعوامل ومتغيرات الطقس التي قد تُحدث ضررًا في البنى التحتية يصعب من خلالها إقامة، أو استكمال الأحداث، والفعاليات الرياضية، حيث من خلال الاطلاع على هذا النوع من المخاطر وحدوثها بشكل فعلي، فإنه من وجهة نظري كباحث أرى أن التأمين على الحدث الرياضي هو أفضل ضمان للمستثمر في المجال الرياضي، والحد من حدوث الخسائر المادية، فالتأمين على الاستثمارات هو من أنجح الأدوات الآمنة لحفظ رأس المال، وكبح المخاطر، ولقد أخذت كثير من المؤسسات الاستثمارية الدولية على عاتقها التأمين على استثماراتها في كثير من الدول، وخاصة النامية منها، فظهرت ونشأت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، و التي من أهم أهدافها : تعزيز ثقة المستثمر، وتعويضه في حالة تعرض استثماره لمخاطر لم تغطها شركات التأمين الوطنية، أو الأجنبية العادية، وعلى المستوى العربي ظهرت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، والتي من ضمن أهدافها تغطية التأمين على مشاريع المستثمرين بشكل كامل.

المبحث الرابع: أنواع الاستثمار في مجال الرياضي... مجالاً ومدىً

الاستثمار الرياضي من أكثر أنواع الاستثمارات تنوعًا، وانتشارًا، وتوسعًا، ومن أكثر المجالات في الرياضة رغبةً بين المستثمرين هو الاستثمار في كرة القدم تحديدًا، بحكم أنها اللعبة الأكثر شعبية على مستوى العالم، حيث يُشكل الاستثمار في كرة القدم ما نسبته 80% من حجم الاستثمارات في الرياضة بوقتنا الحالي، ووجود الاستثمار الرياضي في أي بلد يُعطي دلالةً ومؤشرًا على أن هذا البلد لديه خططًا متقدمةً، ومستقبليةً، ومدروسةً، حيث كما تم الإشارة إليه مسبقًا فإن الرياضة أصبحت صناعةً، ومواردًا، وأرضًا خصبةً يتسابق إليها المستثمرون في كافة مجالاتها، وأحداثها الرياضية، حيث تختلف رغبات المستثمرين ورؤيتهم الاستثمارية في مجال الرياضة، فمنهم من يرغب بالاستثمار في الأحداث الرياضية، وما يتبعها كالرعاية، والنقل التليفزيوني، والتسويق، ومنهم من يرغب بالاستثمارات في الأصول كشراء الأندية، وبناء المنشآت الرياضية، وتشغيلها، ومن هنا نستطيع أن نحدد أنواع الاستثمار في المجال الرياضي، والذي ينقسم إلى:

1-الاستثمار في الأصول:

وهذا النوع من الاستثمار يُسمى الاستثمار طويل المدى، كالاستثمار في رعاية الفرق الرياضية ،والأندية الرياضية، وبناء المنشآت للنادي، ورعاية الملابس الرياضية، وصولاً إلى التملك ،ومثال على ذلك نادي مانشستر يونايتد الإنجليزي فلقد تأسس في عام 1878م، وكان يسمى نويتن هيث، وتم تأسيسه من قِبَلِ مجموعةٍ من عمال سكة حديد في مدينة مانشستر ،ثم واجه الإفلاس في عام 1902م، وقام جون هنري ديفيز بشراء النادي بمديونياته، وغير اسمه إلى نادي مانشستر يونايتد، ثم قام النادي بالانتشار شيئًا فشيئًا حتى أصبح لديه قاعدة جماهيريةً عريضةً، وكبيرةً على مستوى العالم، ويُعتبر من أغنى أندية العالم حاليًا، وحصل على أفضل عائد مادي لمرات عديدة بين أندية العالم بمبلغ يقارب 532مليون جنيه إسترليني، وأصبح شركة استثمارية، وماركة من أغنى الماركات العالمية، وصولاً إلى طرح أسهمه في أكبر الأسواق المالية، حتى أصبحت أسهمه من أكثر الأسهم تداولاً، وأكثرها أمانًا، وشراءً، وادخارًا، ومن أكثر الأسهم تحقيقًا للأرباح.

2- الاستثمار في الأحداث والمناسبات والفعاليات الرياضية:

وهذا النوع من الاستثمار يسمى الاستثمار قصير المدى، كالاستثمار في الأحداث، والمناسبات الرياضية التي لها تاريخ بداية، ونهاية محددين، مثل كأس العالم لكرة القدم ،فهو حدث رياضي ضخم، يُشاهده ثلثي سكان العالم، وتختلف فيه أنواع الاستثمارات الرياضية حسب رغبة ومجال المستثمرين، فبعض المستثمرين يرغب باستغلال هذا الحدث في مجال التسويق بسلعة ليس لها علاقة بالرياضة ،كشركات المشروبات الغازية المعروفة (بيبسي ، وكوكاكولا)، وشركات الأطعمة، وكذلك الرعاية الإعلامية، والنقل، وهنالك ناقل رسمي يقوم بشراء حقوق نقل أحداث ومباريات كأس العالم لكرة القدم كاملةً، ويقوم ببيعها على القنوات الأخرى على مستوى العالم، وكذلك شركات المجال الفندقي، فنجد أن شركة فندقية معينة تقوم باستضافة منتخب معين في أحد فنادقها في بلد الحدث الرياضي كنوع من أنواع الترويج الدعائي لماركة الشركة، وسلسلتها الفندقية، ومن الشركات التي نجحت في أن تضع لاسمها قيمةً سوقيةً عاليةً ومعروفة هي شركة طيران قطر، حيث قامت شركة طيران قطر برعاية نادي برشلونة الإسباني لمدة ثلاث مواسم، ابتداءً من موسم 2013م، بعقد رعاية قيمته 100 مليون يورو سنويًا، حيث تم وضع شعار الشركة على قمصان فريق برشلونة الأسباني، وهو من أكبر الأندية شعبية على مستوى العالم، ويُعتبر عقد الرعاية هذا من أكبر عقود الرعاية في مجال الاستثمار بالمجال الرياضي في عام 2017م، مما عزز مكانة شركة الطيران القطرية، وأصبحت من أشهر الماركات العالمية.

3- الاستثمار في الألعاب الرياضية الإلكترونية:

الألعاب الرياضية الإلكترونية لا تقل اهتمامًا، وشغفًا لدى الجمهور الرياضي عن باقي الرياضات الأخرى المختلفة، وهي في واقعها تُشابه كثيرًا الألعاب الرياضية الحقيقية ، إلا أنها بشكل افتراضي، ولها أحداث،

ومناسبات، ودورات تُقام، ولها جمهورها الواسع العريض، ولها جوائز، وتجمعات محليةً وعالميةً، وتتبع لجهات رياضية رسمية، وغالبًا تتبع للجان الأولمبية، أو الاتحادات الرياضية، ومعترف بها دوليًا، وهي وجهة استثمارية لها قبول لدى الشركات والمستثمرين، حيث تكون آلية وطريقة المنافسات في هذا النوع من الألعاب إما أن يكون فيها أطراف اللعبة أفراداً، أو فرقاً، أو منتخبات، يتنافسون فيما بينهم ضمن بطولة محليةً، أو دوليةً للحصول على جوائز ماديةً ومعنويةً، وبترتيب مسبق من قبل اللجنة المنظمة، ويكون ذلك عن طريق الانترنت، وقد تكون على شكل تجمعات داخل صالات رياضية مجهزة بكافة الأدوات اللازمة للعبة، وفي وقتنا الحالي شهدت صناعة الألعاب في عام 2020م نموًا متزايدًا، وملحوظاً على مستوى الإيرادات، والمكاسب، والأرباح، على الرغم من الأضرار التي لحقت بكثير من القطاعات بسبب جائحة كورونا (كوفيد -19) ولكن سوق الألعاب الإلكترونية من الأسواق التي حظيت بالطلب في فترة الإغلاقات والحظر، حيث أصبحت الألعاب الإلكترونية من الأدوات التي كانت تشغل وقت كثير من الناس في فترة الإغلاقات، إلى جانب تطور الألعاب السحابية، وحسب إحصائيات وتحليلات New zoo المتخصص بالدراسات والإحصائيات في هذا الجانب، فإن النمو المتزايد لقطاع السوق الإلكتروني، والألعاب، وخصوصًا ألعاب الجوال ستُمثل 59% مستقبلاً من سوق الألعاب الإلكترونية بالكامل ،مع وصول حجم الإيرادات فيها إلى ما يقارب 180 مليار دولار لهذا العام 2021م مقارنة بالعامين السابقين، حيث استثمرت كثير من كبرى الشركات مثل Microsoft, Google, Sony, Nvidia فعليًا بهذا النوع من الاستثمار، حيث يمكن للمستخدمين استئجار لعبة لوقت معين، ومحدد بمقابل مادي، أو عن طريق الاشتراكات عبر الانترنت والشراء الإلكتروني، وفي بداية عام 2020م كشف كبير مسؤولي الاستثمار في شركة Nintendo عن خطة الشركة لبيع 24 مليون وحدة تحكم من مختلف الألعاب الإلكترونية خلال عام مالي واحد وهو عام 2020م، وفي عام 2021م بلغت زيادة في الإيرادات التشغيلية للشركة بواقع 50% لتصل إلى ما يقارب 4.3 مليار

دولار، ولو نظرنا لنفس الفترة ما بين عامي 2020م و2021م فإن شركتي Sony, Microsoft أطلقتا وحدات إلكترونية جديدة PlayStation 5 x box series , Xbox series ، والتي حققتا من خلالها إيرادات تفوق 81 مليون دولار (حجم وقيمة الألعاب الالكترونية، www.newzoo.com)

وكشفت آخر التقارير عن سوق الألعاب الإلكترونية عالميًا بأنه سيحقق 152.1 مليار دولار في نهاية عام 2021م ،بزيادة تبلغ 6.7مليار دولار عن العام الماضي 2020م، وبالتأكيد إن دلت هذه الأرقام، والإحصائيات فتدل على أن سوق الاستثمار في الألعاب الإلكترونية الرياضية كألعاب الفيديو، والكمبيوتر ستحظى بتنافس، وإقبال كبيرين من قبل الشركات الاستثمارية و المستثمرين (مستقبل سوق الألعاب الالكترونية، www.dw.com). ،ولو نظرنا إلى ما وصل إليه سوق الألعاب الإلكترونية من قيمة استثمارية في هذا العام 2021 م إلى مبلغ قدره 9.6 مليار دولار، فهذا يعني بأنه لو استمر النمو استثمارياً بهذا الارتفاع، وهذه الوتيرة فإنه من المتوقع خلال الثلاث سنوات القادمة ستزيد قيمة الاستثمارات في مجال الألعاب الإلكترونية، وألعاب الفيديو، والكمبيوتر عن إجمالي قيمة الاستثمارات مجتمعة خلال الثمان سنوات الماضية، وحسب التقديرات والإحصاءات فإن عدد المستخدمين للألعاب الإلكترونية وصل في هذا العام 2021م إلى 204 مليار مستخدم على مستوى العالم (المدونة الالكترونية، www.techcrunch.com) (انظر الملحق 1: أحجام الأسواق عالميا 2016 (بالمليار دولار) (انظر الملحق 2: قيمة سوق الألعاب الالكترونية المالية بين عامي 2012-202)

المبحث الخامس: المخاوف من تجريد الرياضة من قيمتها الفعلية، وتدخل الآلة والتكنولوجيا في الاستثماري الرياضي

التطور التكنولوجي ضرورة طالت كافة قطاعات الحياة، وهو مطلب لابد منه، ومن خلاله حدثت نقلة نوعية، وتقدم في كثير من المجالات من ضمنها المجال الرياضي، وسأذكر تأثيرها على قطاعات داخل الرياضة من خلال:

المحور الأول/ على مستوى الأنشطة الرياضية، والمستثمرين، والشركات الاستثمارية:

أصبحت الرياضة وكافة فروعها سواء استثمارية، أو غيرها تعتمد على الذكاء الاصطناعي في كافة التوجهات المستقبلية لكافة المهتمين بالرياضة، وعلى سبيل ذلك ما فرضته جائحة كورونا، وأصبح أغلب دوريات العالم تقام بدون جمهور، و تكونت أفكاراً عديدةً في هذا الجانب تمُكن الجماهير من حضور المباريات بشكل افتراضي وكأنهم داخل الملعب، وتم تطبيق ذلك بشكل فعلي في الدوري الدنماركي في المباراة التي جمعت نادي أرهوس مع نظيره نادي راندرز، وتكمن وتتلخص الفكرة في تنصيب شاشة إلكترونية رقمية داخل الملعب تتطلب وجود لا يقل عن 32 مشجعًا لكل فريق، ويتم تشغيلها عن طريق برامج خاصة، وداعمة لهذه التقنية الخاصة بتقنيات الفيديو، ويتم تقسيم الملعب إلى مدرجات افتراضية من زوايا مختلفة تمكن المشجع الذي يرغب بالحضور افتراضيا إلى اختيار الزاوية التي يرغب من خلالها مشاهدة المباراة، ولقيت هذه التجربة اقبالاً من كثير من الجماهير، وتطورت هذه الفكرة في الوقت الحالي حتى وصل عدد المشجعين الافتراضيين إلى عشرة آلاف مشجع، وبعد أخذ انطباعات وآراء المشجعين الذين حضروا افتراضيًا هذا النوع من المباريات كانت أغلب الآراء وبشكل كاسح ذكرت أن الحضور افتراضيًا مكنهم من الاستمتاع بمشاهدة المباريات وكأنهم داخل الملعب، ولديهم الرغبة بتكرار ذلك، وتفضيلها على الحضور الفعلي داخل الملعب، حيث أنها تصل إلى نفس المتعة، وتوفر الراحة، والوقت، وعناء الذهاب إلى الملعب، ومن هذا المنطلق، وهذه الآراء ذكرت كثير من الدراسات أن معظم المستثمرين، والشركات الاستثمارية باتت بالفعل تُفكر، وتُسابق الزمن من أجل الاستثمار في هذا النوع من الاستثمارات، وابتكار طرق تسويقية جديدة يتم من خلالها توفير مصادر استثمار جديدة، ومتنوعة، تواكب التطور التكنولوجي الحاصل في الاستثمار بالمجال الرياضي، لا سيما أنه بعد نجاح هذه التجربة، وأنها حظيت بقبول من كثير من الجماهير، ورغبتهم في خوض هذه التجارب حتى بعد زوال جائحة كورونا، ومن هنا نستطيع أن نقول أن المخاوف متواجدةً لدى المستثمرين في المجال الرياضي حاليًا، وخصوصاً المستثمرين المرتبطين بعقود طويلة الأجل، و قائمةً، فإنهم قد يتعرضون لخسائر غير متوقعة بسبب هذا التقدم التكنولوجي.(انظر الملحق رقم6).

المحور الثاني/ على مستوى الوظائف وتواجد العنصر البشري:

كثير من التحديات، والمخاوف المتعددة التي تواجه اقتصاديات العالم، وخصوصًا النامية منها، والتي تناولها اجتماع مجموعة الدول السبع (G7) في آخر مؤتمر لها في ألمانيا، والذي تطرق إلى المخاوف من التطور التكنولوجي الحاصل في كثير من القطاعات الاقتصادية المختلفة، والذي قد ينتج عنه فقد كثير من الوظائف، واختفاء وظائف بشرية، وإحلال التقنية بديلاً عنها، مما يولد ذلك ارتفاعًا في نسب البطالة والعاطلين عن العمل، والرياضة ليست بمنأى عن ذلك، فهي من أكثر القطاعات الاقتصادية التي تشهد تطورًا ملحوظًا، ونامًيا، على مستوى التقدم التكنولوجي، وتُشير كثير من التقارير إلى أن عملية الإحلال، والتخلي عن العنصر البشري، والأيدي العاملة ستزداد بوتيرة متسارعة بحلول عام 2025م، وفي تقرير لوزارة العمل الألمانية فإن التطور التكنولوجي سيهدد واحدة من كل ثماني وظائف في ألمانيا، وهذا مثال ونموذج لأكبر دولة من الدول النامية والمتطورة تكنولوجيًا.

المحور الثالث/ على مستوى استضافة الأحداث ميدانيًا، ومدى تأثر قطاعات أخرى بشكل خاص، وتأثر اقتصاد البلد بشكل عام:

استضافة الأحداث الرياضية في بلد معين لا تقتصر على الأهداف الرياضية فقط، بل يمتد الهدف الربحي من ذلك لأي دولة ترغب باستضافة الأحداث الرياضية على أرضها إلى الاستفادة القصوى من هذا الحدث، وتفعيل الاستثمار في قطاعات أخرى لها علاقة متصلة بالحدث الرياضي، كتنشيط السياحة، التي بدورها ستؤدي إلى ارتفاع إشغال الفنادق، والمطاعم، والمتاحف، وغيرها ، وجلب المستثمرين لهذه القطاعات، وبقاؤهم حتى بعد انتهاء الحدث الرياضي، والذي يؤدي ذلك إلى تكوين مردود مالي إيجابي، وربحي على اقتصاد البلد المستضيف، وبلا شك فإن التحول الحاصل في الوقت الحالي، وزيادة الإقبال من قبل الشركات والمستثمرين، و تفضيل الاستثمار في جانب الرياضة الإلكترونية كالألعاب الإلكترونية، وألعاب الكمبيوتر، على جانب الاستثمارات الأخرى في الرياضة، حيث أن هذا النوع من الاستثمار لا يعتمد، ولا يتطلب إقامة أحداثه على أرض الميدان، أو يحتاج إلى بلد مستضيف، حيث يكون التجمع إلكترونيًا، وافتراضيًا داخل غرف إلكترونية، أو إن تطلب الأمر تجمعت الفرق الإلكترونية في صالة محدودة المساحة والنطاق، يكفيها صالة رياضية مصغرة يتم استئجارها لفترة محدودة، وتكون تابعة لمجمع تجاري، أو سكني، أو مول تجاري، أو داخل المدارس، والأندية الرياضية، وهذا بالتأكيد على مستوى الدراسات الاقتصادية للبلدان التي ترغب في استضافة الأحداث الرياضية فيُعتبر ذلك هاجس، وتخوف، يطال مستقبل الاستثمار في البلدان التي ترغب بالاستضافة، والذي سينعكس سلبًا على اقتصاديات الدول، ويؤدي إلى كبح تطور النمو على مستوى المنشآت الرياضية، ومصادر الإشغال الأخرى كالفنادق، والملاعب، وغيرها.

المبحث السادس: تجارب الدول من الاستثمار في المجال الرياضي، وحجم المصروفات والعوائد الاقتصادية المتحققة، وتأثيرها على اقتصادات هذه الدول

إن من أكثر المجالات اهتمامًا واستثمارًا في المجال الرياضي هي بطولة كأس العالم لكرة القدم، ودورة الألعاب الأولمبية الصيفية، نظرًا لما تحويه من ميزانيات ضخمة وكبيرة، ومحط اهتمام كبير لكثير من كبار الشركات الاستثمارية والمستثمرين، وسأتطرق إلى تجارب الدول من الاستثمار في هذين الجانبين: (الاستثمار في استضافة كأس العالم لكرة القدم، والاستثمار في دورة الألعاب الأولمبية الصيفية)، وذلك من خلال عدة مباحث تتركز على المصروفات، والإيرادات، وإجراءات مقارنات بين هذه الدول من جانب النفقات الفعلية المتحققة، والإيرادات المالية التي جنتها هذه الدول من الاستضافة، وهذه المباحث كالآتي:

المحور الأول: نماذج لدول استضافت كأس العالم لكرة القدم، وحجم المصروفات والإيرادات المتحققة. (انظر الملحق رقم7):

إن الزيادة الفعلية والإقبال والانتشار لكرة القدم بين شعوب العالم بكافة طبقاتهم ومستوياتهم، وَلّدَ ذلك زيادة في أعداد المتابعين لكرة القدم خلف شاشات التلفاز، وهذا السبب هو الذي جَلَبَ الشركات الاستثمارية والمستثمرين للاستثمار في المجال الرياضي، وتحديدًا في كرة القدم، ومنذ بداية كأس العالم عام 1982م بلغ مجموع الإيرادات في ذلك العام 2 مليار دولار يمثل هذا المبلغ مصاريف الرعاية، حتى وصل عقد الرعاية إلى 16 مليار دولار في عام 2018م، وتختلف مجالات الرعاية في الرياضة وبالأخص في كرة القدم، فهنالك راعي رسمي لبطولة كأس العالم لكرة القدم، ويصل ما يدفعه الراعي الرسمي إلى ما يقارب 40 مليون دولار، فقط لأن يكون راعيًا رسميًا، وأيضًا هنالك رعاة لرعاية المنتخبات، والراعي للمنتخب يدفع مبلغًا يقارب 10 ملايين دولار فقط لرعاية منتخب معين، ومنذ كأس العالم الذي أُقيم عام 2006م أصبح بناء المنشآت الرياضية اللازمة لمثل هذا الحدث يُمول مباشرة من إيرادات مبالغ الرعاة، بالرغم من أن شروط الاتحاد الدولي لكرة القدم لا تسمح بتسمية الملاعب، أو المنشآت الرياضية باسم الرعاة، بل يُجبر الدولة المستضيفة على إبقاء اسم الملعب على ما هو عليه، ومن أكبر الشركات العالمية المستثمرة في هذا المجال، ومنفردةً بالرعاية الرسمية شركة كوكاكولا، وشركة فيليبس، وشركة فوجي فيلم، حيث أن شركة كوكاكولا لديها عقد رعاية مع الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) يمتد إلى كأس العالم 2022م كراعي رسمي لبطولة كأس العالم لكرة القدم، ومن خلال ذلك سنقوم بعمل مقارنات للدول التي استضافت كأس العالم لكرة القدم على أرضها ما بين الأعوام من عام 1994م وحتى عام 2018م: (انظر ملحق 4: الدول المستضيفة لكأس العالم، وسنة الاستضافة، وتأثير الاستضافة على اقتصاد الدولة)

المحور الثاني: نماذج لدول استضافت دورة الألعاب الأولمبية، وحجم المصروفات والإيرادات، وتأثيرها على اقتصاد الدول.

كثير من الدول قامت باستضافة دورة الألعاب الأولمبية، وكثير من هذه الدول فشلت اقتصاديًا في تحقيق مورد مالي إيجابي لميزانيتها، حيث أن بعض الدول حتى اليوم تقوم بسداد الخسائر، والمديونيات التي لحقت بميزانياتها من الفشل الذي طالها من هذه الاستضافة، وتعتبر الصين الدولة الوحيدة التي حتى الآن استضافت تجربة استضافة هذه الأحداث، وبالتحديد في أولمبياد بكين عام 2008م، حيث استثمرت أموالاً طائلة من أجل الاستضافة والاستعداد لهذا الحدث العالمي، سواءً أثناء فترة الأولمبياد أو بعده، والصين سعت لاستضافة هذا الحدث ليس لمجرد استضافة حدث رياضي فقط يتم استضافته لفترة محددة، بل كان الهدف من ذلك تعزيز موقع الصين داخل الخريطة السياحية لدول العالم السياحي، فلقد طورت وأنشأت بنيتها التحتية، وقامت بتحسين مرافقها والخدمات اللازمة، وكل هذا عاد بالنفع والتأثير الإيجابي على اقتصاد الصين، وأصبح موردًا اقتصاديًا أُضيف لموارد الصين الاقتصادية الأخرى، التي جلبت لخزينة الصين مليارات الدولارات، وجلبت الكثير من الشركات الاستثمارية والمستثمرين، وسنوضح في الجدول التالي مقارنة بين عدة دول استضافت الأولمبياد، ومقدار

الميزانية المرصودة في دراسة الأرباح، والخسائر، والكلفة لكل أولمبياد. انظر ملحق 5: الدول المستضيفة لكأس العالم وتكلفة الاستضافة ونسبة الالتزام بالتكلفة)

المحور الثالث: من خلال الاطلاع على تكاليف الدورات للأولمبياد ،وتجارب الدول، نستنتج ما يلي:

تكلفة دورة الألعاب الأولمبية الصيفية في مدينة بكين الصينية كانت الأقل في تجاوز الميزانية المرصودة من بين تجارب جميع الدول بنسبة 2% فقط، وهذا يدل على نجاح كافة الدراسات المالية، والاقتصادية، ودراسات الجدوى التي عُمِلَت لهذا الأولمبياد، وأيضاً كثير من الدول المتقدمة والتي تقود العالم اقتصاديًا فشلت فشلًا ذريعًا في استضافة الأحداث الرياضية العالمية، وبالتحديد في استضافتها للأولمبياد، وعلى سبيل المثال بريطانيا في استضافتها لأولمبياد دورة الألعاب الأولمبية الصيفية في مدينة لندن عام 2012م، حيث وضعت ورصدت ميزانية لهذا الحدث تُقدر بمبلغ 15 مليار دولار، وروسيا في استضافتها لدورة الألعاب الأولمبية الشتوية في مدينة سوتشي عام 2014م، وضعت ورصدت ميزانية لهذا الحدث تُقدر بمبلغ 21.9 مليار دولار ، وهذين الحدثين يعتبران على مستوى ميزانيتهما من أكبر الميزانيات التي تم رصدهما للاستضافة، ومع ذلك فشلت هاتان التجربتان في دراسة جدواهما ماليًا، واقتصاديًا، حيث أن الأولى تجاوزت ميزانيتها بنسبة 76% ،والثانية تجاوزت بنسبة 289% ، ونستنتج أيضاً أن فرنسا، وكندا أعادت كلاً منهما الاستضافة ثلاث مرات، وجميعها باءت بالفشل المالي، وبالتحديد في خلق عجز مالي كبير، وتجاوزت كل منهما في جميع التجارب الثلاث الميزانية المرصودة بنسب مختلفة، ولم تستفد أي منهما من التجارب السابقة، وهذا امتداد للفشل الإدارة المالي، والاقتصادي، ويدل على ضعف كافة الدراسات التي وُضِعُتْ لذلك.

الاستنتاجات، والأبعاد، والتوصيات

1. من وجهة نظر فإن المنهجية الاستثمارية التي يسلكها بلد معين لاستضافة حدث رياضي معين، من أجل نوع واحد من الاستثمار، وفي مدة زمنية معينة، فإنها لابد أن تخضع لمراجعة من قبل أصحاب القرار للأخذ بالاعتبار المتغيرات التي قد تطرأ لاحقًا على هذا النوع من الاستثمار.

2. لابد من فتح المجال لدول أخرى لم يسبق لها خوض الاستثمار في المجال الرياضي، واستضافة أحداث رياضية عالمية، وبالأخص الدول المتأخرة اقتصاديًا، وحضاريًا حتى تأخذ نصيبها من التجربة، وربما تُحقق أهدافًا أخرى تمكنها من تحقيق جودة الحياة لشعوبها ومواطنيها، وقد ينتج عن ذلك ولادة، وانتعاش قطاع السياحة لديها، وقطاعات أخرى ربما ترى الشركات الاستثمارية، والمستثمرين أنها قد تُحقق أهدافهم الاستثمارية، ولو أدى ذلك إلى منح بلدين متجاورين فرصة الاستضافة، كما حصل مع اليابان، وكوريا الجنوبية في استضافة كأس العالم لكرة القدم عام 2002م.

3. لابد أن تأخذ الشركات الاستثمارية، والمستثمرون البعد الزمني للنشاط الاستثماري في المجال الرياضي، وألاَّ يكون مقتصرًا على زمن الحدث الرياضي القصير فقط، وإنما لابد له أن يأخذ بعدًا زمنيًا، أطول لمدة استثماره في بلد الاستضافة حتى بعد انتهاء الحدث الرياضي.

4. من الضروري جدًا للبلد المستضيف أن يأخذ بعين الاعتبار في جودة الاستثمار ما يُعرف (بمتلازمة التغير الاقتصادي) والتي قد تظهر بعد الانتهاء من المدة الاستثمارية الخاصة بزمن الحدث الرياضي، وبعد انتهاء من الاستضافة، والتي تتمثل في سداد التكلفة، وصيانة المنشآت الرياضية، والتي قد لا تُستخدم بعد انتهاء الحدث الرياضي كما حصل في البرازيل.

5. لابد من تفعيل الترابط من خلال حلقات التكامل، والتداخل الاقتصادي مع الدول المحيطة، والمجاورة للدولة المستضيفة لحدث رياضي عالمي معين، وجعل الدول المجاورة تستفيد من هذا الاستثمار في حال كان القطاع الحكومي داخل الدولة المستضيفة يصعب عليه استيعاب الأحداث وتغطيتها، أو أن يكون القطاع الخاص غير قادر على القيام بالأدوار الاقتصادية المطلوبة منه داخل الدولة المستضيفة.

6. الاستفادة من الأحداث الرياضية والتجمعات من خلال الاستثمار في الدراسات الأكاديمية، بحكم أن الحدث الرياضي يجتمع فيه المتخصصين، وأصحاب الخبرة، ولابد أن يكون الحدث الرياضي فرصة لتبادل الخبرات في مجالات عديدة، سواءً ما يخص الرياضة، أو غيرها.

7. لابد من إعطاء الشركات الاستثمارية والمستثمرين مزيدًا من المحفزات، والمبادرات، وإزاحة كافة المعوقات التي قد يتعرضون لها، بحكم أن نجاحهم هو نجاح استثماري للبلدان المستضيفة، ويجلب من خلاله الرفاهية للشعوب، وتحقيق أعلى معايير جودة الحياة لكافة شعوب العالم، ويوفر لهم فرص عمل، ومصادر دخل.

الملاحق :

ملحق رقم (1) أحجام الأسواق عالميا 2016 م (بالمليار دولار)

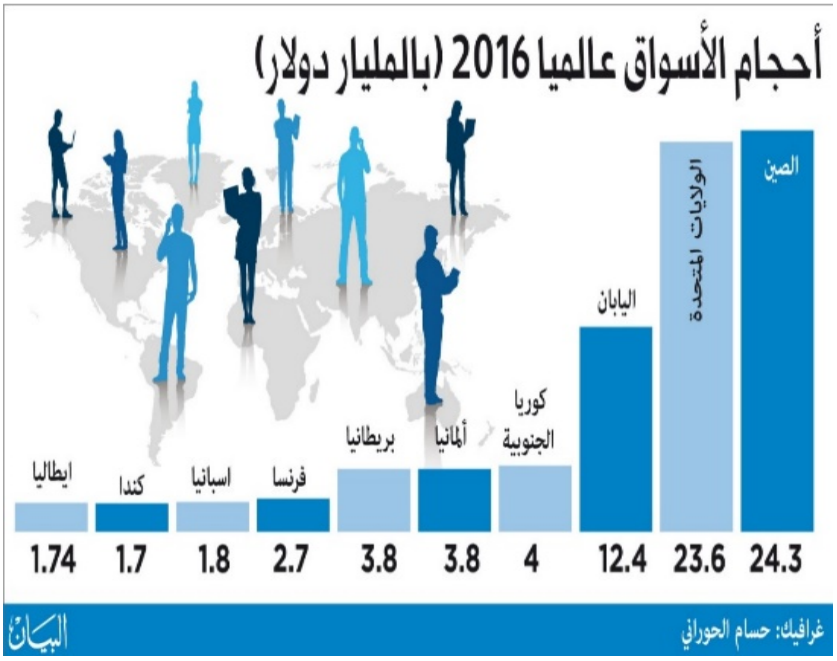

ملحق رقم (2) سوق الألعاب الالكترونية بين عامي2012م – 2021م

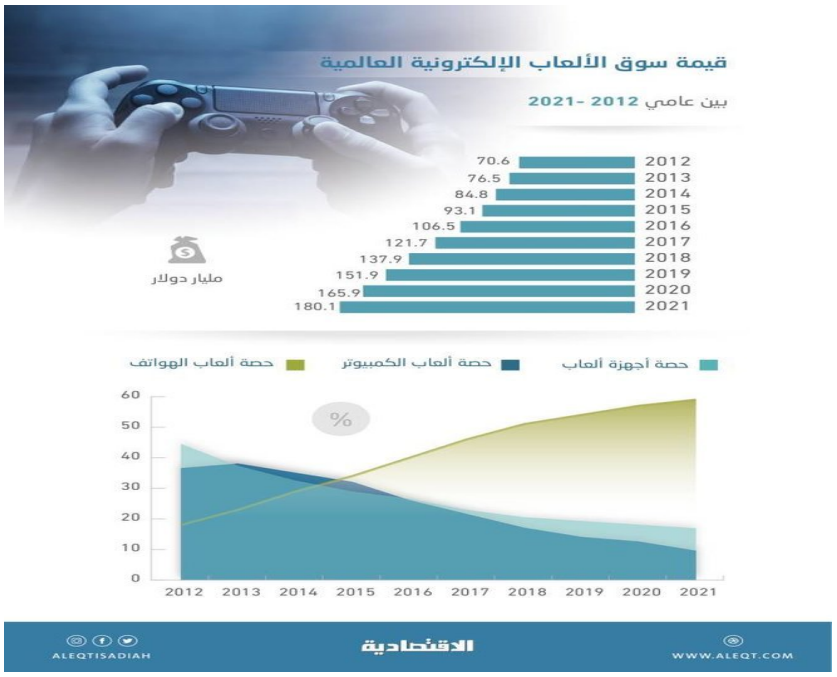

ملحق رقم (3) شكل يوضح العلاقة بين الاقتصاد والرياضة

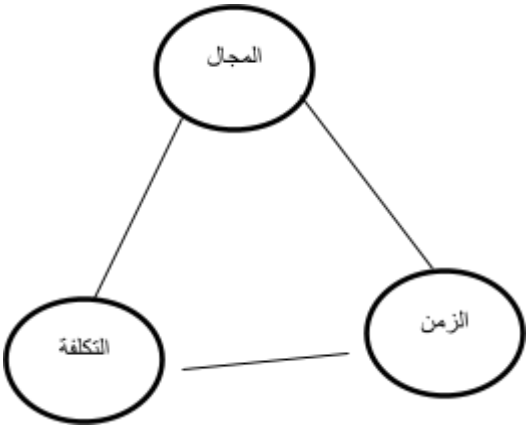

ملحق 4: الدول المستضيفة لكأس العالم، وسنة الاستضافة، وتأثير الاستضافة على اقتصاد الدولة)

الدولة المستضيفة	سنة الاستضافة	تكاليف الاستضافة	الإيرادات المتحققة من الاستضافة	تأثيرها على اقتصاد الدولة
الولايات المتحدة الأمريكية	**1994م**	340 مليون دولار	420 مليون دولار	عائد إيجابي 80 مليون دولار
فرنسا	**1998م**	340 مليون دولار	401 مليون دولار	عائد إيجابي 61 مليون دولار
اليابان /كوريا الجنوبية	**2002م**	5 مليار دولار	9 مليار دولار	عائد إيجابي 4 مليار دولار
ألمانيا	**2006م**	6.2 مليار دولار	12 مليار دولار	عائد إيجابي 5.8 مليار دولار.
جنوب أفريقيا	**2010م**	3.2 مليار دولار	4.9 مليار دولار	عائد إيجابي 1.4 مليار دولار
البرازيل	**2014م**	13.5 مليار دولار	30 مليار دولار	عائد إيجابي 16.5 مليار دولار
روسيا	**2018م**	20 مليار دولار	13.5 مليار دولار	عائد إيجابي 6.5 مليار دولار[1]).

1

ملحق رقم (5) الدول المستضيفة لكأس العالم وتكلفة الاستضافة ونسبة الالتزام بالتكلفة)

م	العام	الدولة المستضيفة	التكلفة بالدولار	مدى الالتزام بالتكلفة من عدمها بالنسبة المئوية
1	1992م – الشتوية	فرنسا – مدينة ألبرت	(2) مليار دولار	تجاوزت التكلفة الميزانية الأصلية بنسبة 137%
2	1992م	أسبانيا – مدينة برشلونة	(9.7) مليار دولار	تجاوزت التكلفة الميزانية الأصلية بنسبة 266%
3	1994م	النرويج – مدينة ليلهامر	(2.2) مليار دولار	تجاوزت التكلفة الميزانية الأصلية بنسبة 277%
4	1996م	أمريكا – مدينة أتلانتا	(4.1) مليار دولار	تجاوزت التكلفة الميزانية الأصلية بنسبة 151%
5	1998م	اليابان – مدينة ناغانو	(2.2) مليار دولار	تجاوزت التكلفة الميزانية الأصلية بنسبة 56%
6	2000م	استراليا – مدينة سيدني	5 مليار دولار	تجاوزت التكلفة الميزانية الأصلية بنسبة 90%
7	2002م	أمريكا – سالت ليك	2.5 مليار دولار	تجاوزت التكلفة الميزانية الأصلية بنسبة 24%
8	2004م	اليونان – مدينة أثينا	2.9 مليار دولار	تجاوزت التكلفة الميزانية الأصلية بنسبة 49%
9	2006م	إيطاليا – مدينة تورينو	4.4 مليار دولار	تجاوزت التكلفة الميزانية الأصلية بنسبة 80%
10	2008م	الصين – مدينة بكين	6.8 مليار دولار	تجاوزت التكلفة الميزانية الأصلية بنسبة 2% فقط
11	2010م	كندا – مدينة فانكوفر	6.8 مليار دولار	تجاوزت التكلفة الميزانية الأصلية بنسبة 13%
12	2012م	بريطانيا – مدينة لندن	15 مليار دولار	تجاوزت التكلفة الميزانية الأصلية بنسبة 76%
13	2014م	روسيا – مدينة سوتشي	21.9 مليار دولار	تجاوزت التكلفة الميزانية الأصلية بنسبة 289%
14	2016م	البرازيل – ريودي جانيرو	4.6 مليار دولار	تجاوزت التكلفة الميزانية الأصلية بنسبة 51%
15	2018م	كوريا الجنوبية –بيونغتشانغ	13 مليار دولار	تجاوزت التكلفة الميزانية الأصلية بنسبة 67%
16	2020م	كوريا الجنوبية – طوكيو	تم تأجيله	تم تأجيله إلى عام 2021م بسبب جائحة كورونا

ملحق رقم(6) الحضور الافتراضي داخل الملاعب

ملحق رقم (7) كأس العالم لكرة القدم

المراجع

المراجع العربية

1- الحيالي، سندية مروان، وجعفر محمد سعيد، (2015)، دور الحوكمة في دعم قرارات الاستثمار: دراسة تطبيقية على عينة من الشركات في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة الاقتصاد والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التيسير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، المجلد (1)، العدد (1).

2- عبد الغني، نعمات. (2016). السياحة الرياضية ودورها في الاندماج في الاقتصاد العالمي. ط 1. دار المعرفة للنشر، القاهرة، مصر.

3- "العمل الالكتروني" www.aljazeera.net/news/ebusiness

4- "المدونة الإلكترونية" www.techcrunch.com

5- "رؤية المملكة2030"، 2020، المملكة العربية السعودية، www.vision2030.gov.sa

6- "شركة كيربي"، 2021، www.kearney.com

7- "قيمة الألعاب الالكترونية" www.newzoo.com

8- "مستقبل سوق الألعاب الالكترونية،: www.dw.com

9- "مؤسسة النقد الدولي"، 2021، www.imf.org/ar.home